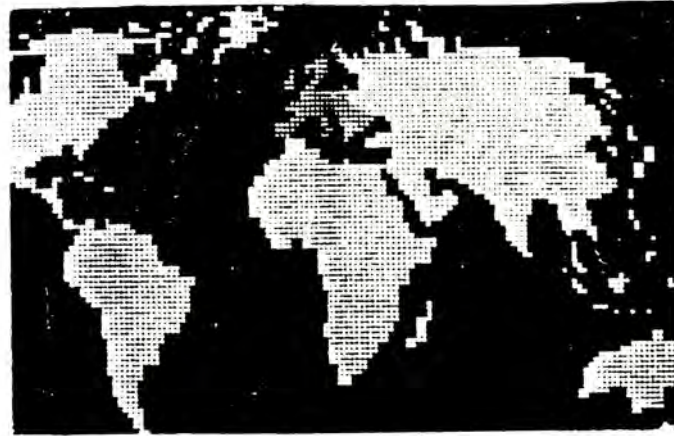


المصدر: السياسة الدولية

التاريخ: ١ يوليو ١٩٩٢

التفكك الدولي والنظام العالمي الجديد



السفير / احمد طه محمد

الدول الجديدة التي انفصلت عن الاتحاد اليوغوسلافي القديم ، وكان ما حدث كان متوقعا ، فقد استقلت سلوفينيا ، عن يوغوسلافيا عام ١٩٩١ ، دون ان يثير ذلك اية مشكلة للصرب ، ولعل ذلك يرجع الى انها لاتضم الا القليلين منهم ، ولاتندرج اراضيها داخل نطاق مايعتبرونه الصرب الكبرى ، ولكن جمهورتي البوسنة ، و الهرسك ، تتعرض للمذابح وعمليات القمع والابادة التي تثير قلق العالم ، وتؤثر في امكانات الاستقرار الذي ينشده النظام العالمي الجديد ، فضلا عن الصراع في اقليم (كوسوفد) كذلك .

كما يمكن ملاحظة ان الأوضاع لم تستتب بعد ، ازاء التغيرات التي تمثلت في تفكك الاتحاد السوفيتي القديم ، حيث تبرز مشكلات شبه جزيرة القرم ، ويدور الصراع حول اقليم (ناجورندكاراباخ) بين ارمينيا واذربيجان ، فالساحة الدولية لاتزال تشهد تصفيات وتغيرات في القارة الاوربية ، وانعكاسات التفكك في المناطق والدول الاخرى التي قد تتوافر فيها الدوافع والاسباب المكونة ، مما يشير الى امتداد بعض الوقت ، قبل ان تكتمل معالم الخريطة الجديدة للعالم في اطار نظام عالمي جديد .

نزاع (ناجورندكاراباخ) :

اما بالنسبة للصراعات التي لاتزال مستمرة بعد تفكك

يتحدثون في العالم عن اقامة نظم عالمي جديد ، بعد التغيرات السياسية والدولية التي وقعت ، خاصة ما حدث منها في القارة الاوربية من تفكك الاتحاد السوفيتي القديم ، وانتهاء الحرب الباردة ، وانتهاء القطبية الثنائية ، و بروز الولايات المتحدة الامريكية كقطب منفرد ، وبدأت بالفعل تبرز بعض معالم النظام العالمي الجديد ، الذي وان كانت الظروف الدولية تستدعيه ، والاستقرار الدولي يتطلبه ، الا انه لايزال في دور التشكيك

وما يحدث في العالم منذ التفكك والانحيار الذي وقع ، يتطلب الدراسة والمتابعة لحين تحقق استقرار الأوضاع الدولية ، الذي يمكن النظام المتبقى من ان يحدد معالمه ويرسي دعائمه ويحقق اهدافه ، ومن اهم الاحداث بروز النزاعات العرقية والخلافات القومية في بعض مناطق في القارة الاوربية ، حيث اندفعت الاقليات القومية للمطالبة بالاستقلال ، وهكذا استقلت دول البلطيق الثلاث - لاتفيا واستونيا وليتوانيا - واصبحت اعضاء في الامم المتحدة ، وكذلك استقلت كرواتيا وسلوفينيا منفصلة عن الاتحاد اليوغوسلافي السابق .

ويمكن ملاحظة الهدوء الذي كان يحيط ببروز بعض

الاتحاد السوفيتي القديم ، فإن أبرزها الصراع الذي يجري في اقليم (ناجورندكاراباخ) ، وهو اقليم جبلي يشود النزاع عليه بين ارمينيا واذربيجان ، وتطعنه اقلية ارمينية ، وأن كان يقع في اراضي جمهورية اذربيجان في الاتحاد السوفيتي السابق ، حيث سبق للسلطات السوفيتية المركزية ضم الاقليم الى اذربيجان عام ١٩٢٢ ، وحتى ذلك العام كان الأرمن يشكلون كل شعب الاقليم تقريبا ، الا ان الأرمن الحاليين في الاقليم اصبحوا يشكلون ثلاثة ارباع السكان ، بعد ان غيرت اذربيجان التركيبة السكانية مما أدى الى انخفاض عددهم .

ويضاف الى الصراعات الخاصة باقليم (ناجورندكاراباخ) الصراعات الخاصة بمنطقة (ناخيتشيفان) ذات الحكم الذاتي الاذربيجاني ، والتي تقع باكملها داخل اراضي ارمينيا ، وتشكل هذه الصراعات مساحة من الخلافات السياسية والعسكرية ليس فقط في اطار جمهوريات دول الكومنولث المستقلة ، وانما أصبحت تتعداها الى الدول الأخرى ، خاصة ايران ، وتركيا التي هددت بإرسال قوات تركية الى ناخيتشيفان (لتدارك تكرار ما وقع في اقليم (ناجورندكاراباخ) ، واعلن قائد القوات الموحدة لبلدان الكومنولث (المارشال يفجيني شابوشنيكوف) مؤخرا ان التدخل العسكري من جانب تركيا قد يؤدي الى وقوع حرب عالمية ثالثة ، خاصة لان تركيا عضو في حلف الناتو .

والملاحظ ان ايران تعارض أي تغيير في الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، وان كانت تدين تصرفات القيادة الارمنية والاعتداءات ضد اذربيجان ، وقد حاولت ايران التوسط في مشكلة اقليم (ناجورندكاراباخ) ، ولكن ظهر ان وساطتها لم تكن جادة ، والمفهوم ان ايران قد تحاول الافادة من النزاع القائم لصالحها ، خاصة وان اتجاه اذربيجان واضح في التعاون مع تركيا

غير ان الموقف الروسي ، وان كان يعارض أي تغيير على الحدود القائمة بين ارمينيا واذربيجان ، الا ان هذا الموقف يشوبه القموض ، بسبب توقيع ارمينيا على معاهدة الأمن الجماعي التي تمت في طشقند في ٢٢ مايو ١٩٩٢ ، والتي تضم ستة من بلدان الكومنولث ، وتقضي بلتياز الدول الموقعة على المعاهدة الى جانب اية دولة تتعرض للعدوان ، كذلك لاتزال هناك قوات روسية في كل من ارمينيا واذربيجان ، كما ترتبط روسيا بمعاهدة مع تركيا منذ عام ١٩٢١ تقضي بان تعتبر (ناخيتشيفان) اقليما ذا حكم ذاتي يتبع اذربيجان ، وهو الاقليم الذي تحده ايران من الجنوب وتركيا من الجنوب الغربي ، ويقع بالكامل داخل الأراضي الارمنية حسبما سبق ، الامر الذي يجعل الاهتمام بهذا الاقليم اهتماما دوليا

يخص المجتمع الدولي في إطار النظام العالمي الجديد .
 ول مولدوفا ، يتهمون روسيا بدعم الانفصاليين في
 منطقة (ترانس - دنيستر) التي تطالب بالاستقلال ،
 وهذه المنطقة محاذية لأوكرانيا ، وتخشى توحيد مولدوفا مع
 رومانيا التي سيطرت على المنطقة بأكملها باستثناء
 (دنيستر) قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكن روسيا
 تنفي دعمها للانفصاليين ، وتؤكد ان الجيش
 السوفيتي - الرابع عشر - يلتزم الحياد في المنطقة ، وترى
 (مولدوفا) ان تصاعد النزاع فيها يؤثر في الأمن
 والسلام في جنوب شرق أوروبا ، وقدمت شكوى في هذا
 الشأن الى مجلس الأمن ، بل ان رئيس مولدوفا
 (ميرتشيا سنيغور) حث مؤخرا برلمان بلاده على اعلان
 الحرب على روسيا .

والملاحظ ان الاشتباكات مستمرة منذ شهرين بين
 شرطة مولدوفا والانفصاليين من السلاف (اروس
 والاوكرانيين) في منطقة (الدنيستر) ، وفي ٢٧ مايو
 ١٩٩٢ وافق البرلمان المولدوفي على استخدام القوة ضد
 الانفصاليين السلاف الذين اعلنوا منطقتهم في
 (الدنيستر) جمهورية مستقلة تحت اسم (بريد
 نيستروفيه) ، وصوت لصالح استخدام القوة ضد
 السلاف ٢١٠ من نواب البرلمان المولدوفي دون معارضة
 احد ، وان كان ثمانية نواب قد امتنعوا عن التصويت ،
 وتمكن عدد من النواب من تضمين القرار النص على
 استنفاد كل الوسائل السلمية قبل اللجوء الى القوة ، كما
 خول القرار السلطات استخدام كل وسائل القوة ضد
 الانفصاليين .

وجاء هذا القرار بعد ايام من اصدار الرئيس
 (ميرتشيا سنيغور) مرسوما بإعلان التعبئة لجميع
 الرجال في سن الخدمة العسكرية ، وطلب الحاقهم
 بالجيش المولدوفي ، وقبل اجراء التصويت على قرار
 استخدام القوة طالب (سنيغور) بضرورة التخلص من
 القوى الانفصالية غير المشروعة من اجل إعادة الوضع
 القانوني لمؤسسات الدولة في منطقة (الدنيستر) واوردت
 الانباء ان مايزيد على ١٦٠ شخصا قد قتلوا في المعارك
 المستمرة بين السلاف والمولدوفيين منذ اعلان جمهورية
 (بريد نيستروفيه) في ديسمبر ١٩٩١ ، وارسلت روسيا
 مراقبين عسكريين الى المنطقة للإشراف على وقف إطلاق
 النار والفصل بين المقاتلين .

ومن الناحية الأخرى ، ابرزت الانباء في ٢٢ مايو
 ١٩٩٢ ، ان البرلمان الروسي بحث في جلسة سرية الغاء
 قرار ضم القرم الى اوكرانيا ، التي اعلنت ان مجرد طرح
 هذا الموضوع يشكل تدخلا مباشرا وخطوة غير ودية
 ازامعا ، ولكن قرار فصل شبه جزيرة القرم عن روسيا
 وضمها الى اوكرانيا قد صدر عام ١٩٤٥ في ذكرى مرور
 ثمانية عام على توحيد البلدين السلافيين ، وفي فبراير
 ١٩٩٠ وقعت روسيا واوكرانيا معاهدة تخلي الطرفين

بموجبها عن أية مطامع في الأراضي ، وأكدت روسيا تمسكها بالمعاهدة على اثر توقيع اتفاق (مينسك) الثلاثي الذي قضى بإلغاء الاتحاد السوفيتي وتشكيل اسرة دول الكومنولث المستقلة ، ولكن الخلاف على مصير اسطول البحر الاسود الذي يرسو في موانئ القرم وتحرك القوى الروسية المطالبة بالانفصال عن لوكراينا ، اديا الى توتر العلاقات بين الطرفين ، وأصدر برلمان القرم في ابريل ١٩٩٢ مشروع قانون الاستقلال واجراء استفتاء عام عليه في ٢ اغسطس القادم .

ازمة البوسنة والهرسك :

اما بالنسبة للصراعات القائمة بعد تفكك الاتحاد اليوغوسلافي القديم ، فابرزها الصراع الدموي والاحداث الدامية التي تجرى في جمهورية البوسنة والهرسك ، وهي احدى الجمهوريات الست التي تشكلت منها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية دولة يوغوسلافيا السابقة ، وهي جمهوريات صربيا ، وكرواتيا ، ومقدونيا ، والجبل الاسود ، والبوسنة والهرسك ، وسلوفينيا ، ومع انهيار الشيوعية في شرق اوربا وفي الاتحاد السوفيتي القديم ، تفككت هذه الجمهوريات وانفصلت عن بعضها ، حيث استقلت كرواتيا ، كما استقلت وانفصلت كل من مقدونيا وسلوفينيا ، واستقلت صربيا وكذلك الجبل الاسود مع البقاء معا بمنظلة الاسم اليوغوسلافي .

وجاء الدور على جمهورية البوسنة والهرسك ، حيث اجريت فيها الانتخابات التي اسفرت عن موافقة ٧٠ ٪ من السكان على الاستقلال ، وتم اعلان انشاء الجمهورية في اول مارس ١٩٩٢ ، واعترفت بها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوربية في ٧ ابريل ، وتنافست في هذه الانتخابات الاحزاب الثلاثة القومية ، واولها الحزب الديمقراطي الاسلامي الذي يرأسه (الفكتور) على عزت بيجوفتش) والثاني الحزب الصربي ، والثالث الحزب الكرواتي ، ويمثلون المسلمون في الجمهورية ٤٤ ٪ من السكان ، والصربيون ٣٠ ٪ ، والكروات ١٨ ٪

ولكن الصرب رفضوا استقلال البوسنة والهرسك ، ودعم الجيش اليوغوسلافي - وهو اصلا من الصربيين حيث يشكلون ٨٠ ٪ من ضباطه وجنوده - ميليشيات الصرب في الجمهورية ، وقاموا بحرب لباداة للمسلمين الذين تحالف معهم الكروات في البلاد دفاعا عن وجودهم ، حيث قتل الصربيون حتى الآن ربع مليون من المسلمين من الاطفال والنساء والشيوخ ، كما اضطر حوالى مليون وربع المليون من المواطنين المسلمين الى الهروب والتشرد ، وتركوا ديارهم واموالهم ازاء المذابح البشرية البشعة التي مارس فيها الصرب اعمال القتل بكل الوحشية ، واحرقوا فيها العديد من المدن والقرى ، ودمروا المساكن والمؤسسات بل والمساجد التي بلغ عدد مدمر منها ١٦٠ مسجدا .



وقد حاول الصرب بكل الوسائل اعاقا استقلال جمهورية البوسنة والهرسك ، ونفذوا مخططا بمساعدة كرواتيا لتصفية المسلمين الذين يشكلون ٢,٥ مليون اى حوالى نصف سكان الجمهورية ، واعتمد الصرب على جيرانهم الكروات وفي جمهورية الجبل الاسود في ارباب المسلمين لاجبارهم على التراجع عن طلب الاستقلال والسماح باقامة اميراطورية الصرب الكبرى على اشلاء :لاتحاد اليوغوسلافى القديم ، فلما قرر (بيجوفيتش) اجراء الاستفتاء ، قام الصربيون بافتعال مختلف للحوادث وضرب اهم المناطق الرئيسية للمسلمين حيث لطلقوا النار على مسجد مدينة (موستار) وذبحوا مسلما وتركوه امام منزله للعيان ، ودبرت الصرب افناء الشباب المسلم الموجود لديها وكذلك الموجود فى البوسنة والهرسك ، وذلك بوضع هذا الشباب فى الصفوف الامامية فى حربهم غير المتكافئة ضد الكروات وضد الاتبان ، بل لقد خطفوا الاطفال لتهديد واجبار المسلمين على تقسيم البوسنة والهرسك

وتتمثل اطماع الصرب فى جمهورية البوسنة والهرسك فى محاولة الاستيلاء على الجزء الاكبر الذى تتوافر فيه الموارد الطبيعية ، وكذلك اكبر ميناء على البحر تعتمد عليه التجارة الدولية ، فضلا عن اهداف التنكيل بالمسلمين ، ولتنفيذ مخطط التقسيم ارسلوا تعزيزات مسلحة ومعدات عسكرية لمنطقة وادى انهلرسافا وليفنوا غرب الجمهورية لارهاب المسلمين ، مع رسمهم لحدود مادية اجبارية على السكان لتقسيم البلاد على طول وادى نهري (نيرنقا) والبوسنة ، والجدير بالذكر ان اهمية جمهورية البوسنة والهرسك ترجع الى وجود ٦٥ ٪ من مصانع السلاح اليوغوسلافى على ارضها .

والمعروف ان يوغوسلافيا سبق لها ان عاشت تحت الحكم الاسلامى منذ اربعة قرون لمدد طويلة ، حيث اسلم خلال هذه السنين كثير من الشعوب الاصلية فى هذه البلاد بعد الفتح العثمانى ، وانتشر الاسلام من البوسنة الى انحاء يوغوسلافيا ومقدونيا وكوسوفو ، ولكن عندما تشكلت اول دولة يوغوسلافية فى عام ١٩١٨ ثم استبعاد المسلمين من التكوين الديموغرافى ، رغم ان المسلمين ايدوا الرئيس جوزيف تيتو ابان ثورته تطلعا منهم للاعتراف بهويتهم ، ولكنه لم يف بوعده وصادر جميع الاوقاف وحرهم من حقوقهم ، والتاريخ حافل بالعاناة التى تحملها المسلمون ، فمع بداية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٢ تعرضت البوسنة فى مذبحة النهر لقتل ٢٢ الف مسلم ، ومذبحة اخرى فى مدينة (سيرونيك) وفى مدينة (فوستشا) حيث قتل الصرب الالاف من المسلمين ، وبعد انتهاء الحرب ثم اعدام ٢٤ الف شاب مسلم خلال علم واحد .

وإزاء حمامات الدم والمذابح البشعة التي تجرى في البوسنة والهرسك ، جرت تحركات دولية مكثفة أسفرت في ٣٠ مايو ١٩٩٢ ، عن إصدار مجلس الأمن للقرار رقم ٧٥٧ الذي صدر بموافقة ١٣ دولة وامتناع الصين وزيمبابوي فقط عن التصويت ، دون معارضة من أية دولة عضو بالجلس ، وقد فرض القرار حظرا تجاريا وبتروليا وجويا شاملا على جمهورية الصرب وكذلك على جمهورية الجبل الأسود الحليفة لها ، من أجل حملها عن وقف العدوان على جمهورية البوسنة والهرسك وسحب القوات اليوغوسلافية من أراضيها .

وتشمل العقوبات التي فرضها مجلس الأمن الحظر التجاري الشامل على الاستيراد والتصدير ، ووقف جميع أنواع التجارة بما فيها الحظر على استيراد الصرب للبترول ، كما تشمل فرض حظر ثقالي وعلمي يمنع تبادل البعثات أو تصدير الخبرات أو استيرادها ، وفرض حظر جوي شامل يمنع وصول وإقلاع الطائرات من وإلى بلجراد ، مع خفض عدد موظفي البعثات الدبلوماسية إلى أقل عدد ممكن ، وإغلاق بعضها خاصة مكاتب التمثيل التجاري الاعلامي والثقالي ، فضلا عن منع جميع الفرق الرياضية اليوغوسلافية من المشاركة في المسابقات الرياضية العالمية .

وطالب قرار مجلس الأمن الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم الاعتراف بانتقال مقعد يوغوسلافيا لجمهورية الصرب والجبل الأسود ، ومنع الصرب فترة خمسة عشر يوما لتنفيذ ماورد فيه ، حيث يصبح تطبيق العقوبات ساريا ، مع تكليف الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير في موعد أقصاه خمسة عشر يوما ، عن مدى تنفيذ الصرب لقرار المجلس ، والتزام الدول الأخرى بتطبيق العقوبات .

وكانت المجموعة الأوروبية قد سبق لها أن قررت الحظر من جانبيها على جمهوريتي صربيا والجبل الأسود ، وتبلغ قيمة التجارة بين المجموعة والجمهوريتين ٢٤٠ مليون دولار شهريا ، ويأتي قرار مجلس الأمن القاضي بالمقاطعة التجارية التامة لجميع الدول ، حيث تخسر جمهورية صربيا بموجب أسواق صادراتها التي تقدر قيمتها بأكثر من خمسة ونصف مليار دولار سنويا ، كما أنها ستعجز عن استيراد البترول ، وتعتبر إيران أكبر مصدر له لصربيا وتليها روسيا ثم رومانيا ، ورغم عدم موافقة إيران على الحظر البترولي إلا أنها ملتزمة بالموافقة عليه للطبيعة الإلزامية للقرار ، وقد أعلنت بلغاريا أنها لن تسمح بمرور البترول الإيراني إلى صربيا عبر أراضيها .

والمعروف أن مجلس الأمن سبق له استخدام الفصل السابع من الميثاق ضد جنوب أفريقيا لممارستها التفرقة

العنصرية ، وحسد (إيان سميث) حاكم روديسيا الجنوبية عند إعلانه استقلالها من جانب واحد ، وذلك إبان النظام العالمي السابق ، كما تم استخدام هذا الفصل في أزمة الخليج بتطبيق مختلف أنواع العقوبات على العراق ، فضلا عن تطبيق مجلس الأمن للحصار الجوي والعسكري على ليبيا في الأزمة الليبية الغربية في إطار النظام العالمي الجديد ، وأبرز وزير خارجية البوسنة والهرسك أن المجتمع الدولي شارك في تحرير الكويت ووقع مجلس الأمن العقوبات على العراق ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة المحركة وراء ذلك دفاعا عن البترول في الوقت الذي يترك شعب البوسنة والهرسك فريسة المذابح وحمامات الدم لعدم توافر البترول في بلاده .

وأما عن الأمم المتحدة ، فإن الدكتور بطرس غالي الأمين العام قد حذر من إرسال مجلس الأمن لقوة دولية لحماية العاصمة (ساراييفو) ومطارها ، مادام القتال لا يزال دائرا ، وأوصى بدلا من ذلك بالتوصل لاتفاق بين الأطراف المتحاربة للسماح بتوزيع مساعدات الاغاثة العاجلة حيث يمكن للأمم المتحدة إرسال مراقبين مزودين بأسلحة خفيفة لمواكبة قوافل الاغاثة ، وقد طلب مجلس الأمن من الأمين العام بضغط من المجموعة الأوروبية ، بإعادة دراسة اقتراح إرسال القوات الدولية الى البوسنة مع تقديم تقرير عن كيفية إيصال الامدادات الى مواطني الجمهورية .

موقف جمهورية مصر العربية :

وقد أولت جمهورية مصر العربية اهتماما خاصا لقضية البوسنة والهرسك ، واثارت أحداثها قلق مصر حكومة وشعبا ، وبذلت جهودا مكثفة لاستصدار قرار فرض العقوبات من مجلس الأمن ، كما صدر عن وزارة الخارجية المصرية العديد من بيانات الادانة للأعمال الوحشية والدموية المستمرة من جانب جيش يوغوسلافيا الاتحادى في أرض البوسنة والهرسك ، وفي ٢٨ مايو ١٩٩٢ أبلغت مصر المسئولين اليوغوسلاف إدانتها واستنكارها الشديدين للمذبحة التي ارتكبتها الميليشيات الصربية في مدينة (ساراييفو) العاصمة والتي راح ضحيتها عدد كبير من المواطنين العزل ومعظمهم من النساء والأطفال ، وطالبت مصر الخارجية اليوغوسلافية بضرورة اتخاذ الاجراءات العاجلة لايكاف القصف المتواصل للمدينة من قبل هذه الميليشيات ورفع الحصار عنها لتمكن توصيل المساعدات الانسانية الى السكان المدنيين .

وفي اجتماع وزراء خارجية عدم الانحياز في مدينة بالي باندونيسيا في مايو للتضير للقمة القادمة في سبتمبر ١٩٩٢ ، نجحت في إدراج قضية البوسنة والهرسك في جدول أعمال المؤتمر . حيث أصدر وزراء الخارجية قرارها ، بشأن هذه القضية ، تضمن ابراز القلق العميق

تجاه الوضع المأسوي في البوسنة والهرسك ، وتوجيه النداء من أجل الوقف الفوري لنزيف الدم هناك ، والنداء بأهمية الاحترام الكامل لوحدة أراضي البوسنة والهرسك والانسحاب الفوري لكافة القوات الأجنبية من أراضيها ، مع مناشدة الأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة من خلال التسوية السلمية ، وناشد القرار جميع الدول للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة وتأييد جهودها السلمية ، كما أكد القرار على أهمية المحافظة على التراث الثقافي والحضاري للبوسنة والهرسك ، خاصة في (ساراييفو) و (مستار) ، وتأييد كافة المبادرات التي اتخذت ، مع حث المجتمع الدولي والأمم المتحدة على منح المساعدات الإنسانية لضحايا النزاع .

وعقب انتهاء المؤتمر ، واصلت مصر الاتصالات المكثفة مع الدول الإسلامية من أجل عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامي لبحث المسألة التي يتعرض لها الشعب المسلم في البوسنة والهرسك ، وطالبت مصر الأمم المتحدة بالتدخل على وجه السرعة لتوفير الحماية اللازمة لهذا الشعب وإجبار القوات المعتدية والمليشيات التابعة لها على الانسحاب الفوري ، كما طالبت مصر بضرورة التوصل لحل سلمي يصون سيادة واستقلال دولة البوسنة والهرسك ، ويحفظ حرمة أراضيها من العدوان العسكري الذي تتعرض له ومن مؤامرات التقسيم التي تدبر ضدها ، وإبراز في الوقت نفسه التأييد المصري لانضمام جمهورية البوسنة والهرسك للأمم المتحدة ومناشدة الدول المحبة للسلام لتأييد هذا الانضمام وتأييد المطالب العادلة لشعب البوسنة ، والهرسك والتضامن معه في محنته ، وفي ٣٠ مايو ١٩٩٢ قررت مصر سحب سفيرها في بلجراد ، احتجاجاً على موقف الصرب وعلى أعمالهم العدوانية .

أزمة إقليم (كوسوفو) :

ومع متابعة أحداث جمهورية البوسنة والهرسك ، نجد أن عدوان الصرب لم يقتصر عليها وحدها ، بل تعداها إلى إقليم (كوسوفو) حسبما تبرز التطورات هناك ، حيث جاءت الأنباء في ٢١ مايو ١٩٩٢ بوقوع تجاوزات تعرض لها المسلمون في منطقة (السنجق) المجاورة بين جمهوريتي الصرب والجبل الأسود (مونيتينيفرو) ، كما تردد أن شمة ضغوطا تمارس على المسلمين لإجبارهم على النزوح من الصرب ، حيث لجأ عدد كبير منهم فعلاً إلى مقدونيا ، ومعاناة المسلمين لا تقتصر على منطقة (السنجق) بل وكذلك تتوافر في مقاطعة (كوسوفو) .

ويقع إقليم (كوسوفو) جنوب صربيا ، ويبلغ عدد سكانه مليوني نسمة معظمهم من المسلمين الألبان (٩٢٪) ، وقد سبق أن فتح العثمانيون هذا الإقليم عام ١٣٨٩ ، وتواصل العداء للمسلمين لدى الصربيين منذ انتصار العثمانيين على الصرب في منتصف القرن الثالث

عشر ، حيث اعتبر الصربيون كل المسلمين أتراكا ، وعندما تدهورت الامبراطورية العثمانية عقدت معاهدة (سان ستيفانو) عام ١٨٧٨ حيث وافقت بضغوط من روسيا على ضم معظم اقليم (كوسوفو) من اراضي البانيا الى الدولة الصربية ، وتم رسم حدود دول البلقان عند نهاية الحرب العالمية الاولى في مؤتمر باريس ، وحصلت الصرب على اقليم (كوسوفو) بالكامل كمقابل لمواجهةها للعثمانيين .

وعند إنشاء الدولة اليوغوسلافية بزعامة تيتو ، عمد الى اضعاف الصرب في اطار محاولته لمواجهة تعدد القوميات ، فقام بنزع اقليم (كوسوفو) من صربيا ، ومنحه الحكم الذاتي ، وفي عام ١٩٧١ أصبح للاقليم برلمان وحكومة اقليمية وهيئة رئاسة تمثل في مجلس الرئاسة الفيدرالي في العاصمة بلجراد ، واعترف باللغة الالبانية لغة رسمية للاقليم . وبعد وفاة تيتو تسلم (سلو بودانميرلو سيفيتش) زعامة جمهورية الصرب عام ١٩٨٧ ، وقام بتجميد الحكم الذاتي في (كوسوفو) وفرض حالة الطوارئ ، ولكن البرلمان الصربي اعتبر ان الاقليم جزء من صربيا وطالب بإلغاء الحكم الذاتي ، وهو ملفضته ثلاث جمهوريات يوغوسلافية ، فقام (ميلوسيفيتش) بإرسال قوات من الصرب لقمع مظاهرات الاقليم ضد السلطة الصربية ، وألغت الصرب الحكم الذاتي للاقليم ، ولكن حدث في سبتمبر ١٩٩٠ ، أن وافق مجلس نواب (كوسوفو) الذي تم استدعاؤه سرا على الدستور الجديد الذي أعلن (كوسوفو) دولة في اطار اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي مع الدولة اليوغوسلافية . وفي ٢١ مايو ١٩٩٢ ، لحد ممثل المجموعة الأوروبية توافر انتهاكات لحقوق الانسان جانت الصرب في (كوسوفو) ، وأن المجموعة ستتخذ سلسلة من الاجراءات لارغام الصرب على احترام حقوق الانسان والاقليات ، غير أنه أشار الى أن المجموعة الأوروبية لن تعترف بإفصال (كوسوفو) واستقلالها كدولة ، لأنها تقع ضمن حدود جمهورية الصرب ، وأن كانت المجموعة تؤيد حق الألبان في اجراء انتخاباتهم المقرر إجراؤها في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، لأنها تأكيد لحقهم الديمقراطي في التعبير عن رغباتهم ومواقفهم السياسية وتحديد توجهاتهم ، وهذا على عكس ماتراه الأوساط داخل (كوسوفو) من أنها محتلة ومن أن خيار الألبان هو الحرب أو الرضوخ للأمر الواقع ، ومن أنهم سيختارون الحرب في النهاية إذا استمر الاحتلال الصربي لبلادهم .

ورغم التحذيرات من السلطات الصربية أجريت الانتخابات في (كوسوفو) في ٢٤ مايو ١٩٩٢ ، وشارك فيها الألبان والأتراك والمسلمون ، وناشد المؤيدون لهذه الانتخابات نظام الحكم الصربي التجاوب مع قرار الأغلبية الألبانية ، لاختيارها طريق السلام والديمقراطية في الوصول الى حل عادل لمشكلتهم ، وقد صوت ٩٠٪ من



الناخبين في (كوسوفو) لصالح الاستقلال الفوري عن الاتحاد اليوغوسلافي ، في حين اعترض أو امتنع عن التصويت عشرة في المائة من السكان ، ومعظمهم من الصربيين من غير المسلمين ، وقد عبرت نتيجة هذا الاستفتاء عن رغبة الشعب الكوسوفي في الانضمام لأسرة الدول المستقلة ، ومن المتوقع اعلان استقلال (كوسوفو) رسميا ، في الوقت الذي تسعى فيه القوى الغربية لفرض العقوبات على صربيا بسبب اعتداءاتها على جمهورية البوسنة والهرسك .

والواقع ان الاستفتاء في (كوسوفو) قد تم ، على الرغم مما قام به الجيش الصربي من عمليات الارهاب والتخريب ، حيث قام الجيش اليوغوسلافي بحملة اعتقالات واسعة عشية الاستفتاء بهدف عرقلة العملية الانتخابية ، حيث اعتقل أكثر من ثلثمائة شخص فيهم القادة النينويين والشخصيات الثقافية المعروفة في مدينة (برشتيا) لعاصمة ونقلوا الى بلجراد ، كما تم اختطاف المئات من الزعماء الذين يحتجزهم الصربيون كرهائن ، ورفضت السلطات استخدام المياني العامة كمراكز انتخابية ، فاستخدم الشعب المدارس والحوانيت والمنازل لهذا الغرض ، في الوقت الذي ظلت فيه معظم المساجد وعددها حوالي ٤٠٠ مسجد مغلقة يحتلها الجيش الصربي .

ومع توجه (كوسوفو) للمطالبة باعتراف العالم بها والانضمام الى الامم المتحدة ، يحذر القادة الصربيون من أن يحولوا (كوسوفو) من سهل (اللؤلؤ) - وهو معنى الاسم الأصلي لكوسوفو (كوسمت) باللغة الألبانية - ، الى بحر دماء إذا مضت قدما نحو الاستقلال ، ولكن الواضح أن شعب (كوسوفو) مُصر على المضي في هذا الطريق . رغم موقف الصرب المتعنت والتهديدات الصربية ، ورغم المعاناة التي تعرض لها الشعب الكوسوفي خاصة خلال العامين السابقين اللذين عاشهما في ظل الأحكام العرفية .

تحرك جمهورية (مقدونية) :

وتتضف مشكلة جمهورية مقدونية التي تتحرك نحو الاستقلال ، الى سلسلة عمليات التفكك في الدولة اليوغوسلافية ، وهي جمهورية يبلغ تعدادها مليوني نسمة ، يشكل المسلمون منهم حوالي النصف ، وقد أنشئت هذه الجمهورية بمعرفة للارشال جوزيف تيتو عام ١٩٤٤ ، بهدف تقليص حجم جمهورية الصرب واقامة دولة عازلة مع بلغاريا على أن لرض مقدونية مقسمة بين اليونان ، وتضم ميتاء (سالونيك) ، وبلغاريا وجمهورية مقدونية اليوغوسلافية وبعض من ألبانيا ، وتعارض صربيا واليونان استقلال مقدونية .

وترى اليونان أن مجرد اسم (مقدونية) يثير المخاوف من المطالبة بكل الاراضي التي تغطي تحت هذا الاسم ،

ومن سعى السلاف للحصول على ميناء لهم على بحر (ايجه) ، ومن استخدم الاسم لاثارة نزاعات عرقية في البلقان ، كما تعتبر اليونان أن اسم (مقدونية) هو من ثراث تاريخها ، حيث أنها الموطن الأصلي للاسكندر الأكبر الذي عاش في القرن الرابع قبل الميلاد ، وتلقى تعليمه على يد (أرسطو) الفيلسوف اليوناني وقام بنشر الثقافة اليونانية الى حدود الهند ، وقد تأمل اليونان أن تغير (مقدونية) اسمها قبل الاعتراف بها كدولة مستقلة ، وقد يؤدي موقف اليونان في هذا الشأن الى خلاف كبير بين اليونان والمجموعة الأوروبية ، كما أن اليونان تواجه مشكلة هروب الآلاف من اليونانيين الأصليين من يوغوسلافيا اليها .

أحداث (لوس انجلوس) :

وإذا تركنا جانبا أحداث وتغيرات التفكك في القارة الأوروبية ، نرى أن أحداث (لوس انجلوس) بكاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، لتثير قضية هامة وخطيرة ؛ لأنها أولا تأتي في الوقت الذي يجري فيه تشكيل النظام العالمي الجديد ، وثانيا لأنها تقع في الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت القطب الواحد في إطار تشكيل هذا النظام ، وينظر لها العالم على أنها دولة الاستقرار والتقدم والتحرر والديمقراطية التي تعتبر من مقومات النظام ، وثالثا لأنها تثير مخاوف من توافر عوامل في الدولة العظمى قد تدفع الى تفككها فتنهار القطبية ، على نسق من تفكك القطب السابق - الاتحاد السوفيتي القديم - رغم اختلاف الظروف والأسباب ، ورابعا لأنها قد تفتح الباب أمام أحداث وتغيرات أخرى في العالم بتشجيع المزيد من التفكك إذا توافرت العوامل والأسباب ، فيفضي ذلك الى عدم الاستقرار على مستويات وعلى المستوى الدولي ككل ، وخامسا لأنها تبرز واقعا عمليا موجود وعوامل كامنة يمكن أن تطفو على السطح فجأة وتشكل خطرا على الاستقرار المطلوب أن يكون حقيقيا ودائما إن لم يتم احتواء العوامل واصلاح الأوضاع التي أنت اليها في الدولة الكبرى التي تقود النظام العالمي الجديد .

وتواترت التحليلات هنا وهناك ، وتسابقت الآراء والتقديرات ، ملين تشاؤم وتفاؤل ، ومابين اعتبار ماحدث مؤشرا لتفتت الدولة القطب العظمى وتوقع تغيير ومصير لها مشابه لما حدث للقطب السوفيتي السابق ، ومن هنا يكون الاستطراد الطبيعي هو توافر مجموعة التساؤلات والتكهنات حول كيان ومعالم ومصير النظام العالمي الجديد الذي كان قد بدأ يبرز ويتشكل نتيجة متغيرات كبيرة ورئيسية حدثت ، وفي مواجهة متغيرات كبيرة ورئيسية من الممكن أن تحدث .

وتبرز بعض التحليلات أنه إذا كان ماحدث في (لوس انجلوس) قد أبرز على السطح قضية العنصرية ، وكشف عن صراع للسود ضد البيض ، والسود في الولايات

المتحدة الأمريكية هم الأقلية ، وعن أن هذا الصراع سببه العنف الدموي ، فقد يشير ذلك قضية اندلاع الصراع بين الأقليات العرقية ، خاصة بعد أحداث ١١/٩ والتغيرات الدولية التي وقعت في العالم ، وأشرت الى أن هذا الصراع كان مزمنًا ومكبوتًا ، واندلع مع التحولات والتغيرات الجديدة التي شكلت الفرصة المواتية له للبروز على السطح ، ليفرض حقيقة وجوده كمشكلة من الضروري حلها ، وكقضية من اللازم حسمها ، في إطار التوجهات والاسس التي يعاد عليها تشكيل نظام عالمي جديد .

وتذهب بعض التحليلات الى أن التاريخ الأمريكي يوضح كيف نشأ في جنوب البلاد نظام المزارع القطاعية الذي كان الهدف منه انتاج السلع الزراعية باستخدام العمالة السوداء التي كانوا يأتون بها من أفريقيا ، وأن التصنيف الاستيطاني في الجنوب كان مبنيًا على أسس اللون على عكس الشمال الذي تم فيه التصنيف على أسس كل من اللون والدين ، ثم جاءت الحرب الأهلية الأمريكية التي أطلق عليها حرب تحرير العبيد ، وعلى ذلك يرون أن ما حدث في (لوس انجلوس) ليس انفجارًا واردًا من فراغ ، وإنما هو نتيجة للتركيبة الاجتماعية للشعب الأمريكي والمواقع التاريخية الأمريكية الذي عاصر الحرب الأهلية وإبادة الهنود الحمر واستخدام الأفارقة السود كرقيق للعمل في الأرض الجديدة ، كما أكدت الدراسات تغيير التركيب العرقي في كاليفورنيا ، حيث أصبح اللون الأسود غالبًا في لون بشرة السكان مختلطين باللون الأصفر والأسمر والأحمر ، بمعنى أن سكانها أصبحوا يمثلون تجمعًا لشعوب العالم الثالث من القارات الثلاثة (أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا) .

وتوضح بعض التحليلات وضع المواجهة السكانية على أسس اللون بشكل احصائي ، بمقولة أن السود يشكلون ١٢٪ من السكان في الولايات المتحدة ، وتشكل الأقليات الأخرى أكثر من ١٥٪ من السكان ، وهذه الأقليات التي يطلق عليها اسم (الهيسبان) يزيد عددهم على ٢٥ مليون ، أصلهم من دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وكوبا ونيكاراجوا والأرجنتين (١٧.٥ مليون) فضلًا عن الدول الآسيوية (مليون) والأفريقية (نصف مليون) ، ومطالب هذه الأقليات متشابهة مع مطالب السود ، كما أن هناك ٣٠٪ من السكان البيض أنفسهم ذهبت التحليلات الى أنهم يشاركون السود والأقليات الأخرى ثورتهم ، ويجعل غالبية ٥٧٪ من السكان يواجهون ٤٣٪ من السكان البيض الأمريكيين

كذلك يقال بأن الفجوة بين البيض والسود قد تزايدت خلال العشرين سنة الماضية في المجتمع الأمريكي ، حيث انقسم هذا المجتمع الى مجتمعين ، أحدهما للبيض الذين يقيمون في الضواحي ، والثاني للسود الذي يعيشون في أحياء المدن ، كما يقال بأن الواقع يجسد هذه الفجوة ،

حيث تبلغ نسبة البطالة بين السود ضعف نسبتها بين البيض ، ويعيش ٤٥٪ من الأطفال السود تحت خط الفقر مقابل ١٦٪ بالنسبة للأطفال البيض ، ومن هنا يبرز أن الأمة الأمريكية تتجه نحو الانقسام إلى مجتمعين منفصلين منعزلين عن بعضهما وغير متساويين ، أحدهما للبيض ، والثاني للسود ، والآخرين هم الذين يحيا بهم للتخلف في مستوى التعليم والخدمات الاجتماعية وتسود في أوساطهم البطالة والتشرد والجريمة وتعلو المخدرات .

وتضيف التحليلات أن الفقراء في الولايات المتحدة يزدادون فقرا ، والأغنياء يزدادون ثراء ، وأن الثروة تتركز في أيدي الشركات الاحتكارية والطبقة الوسطى الأمريكية التي كانت تشكل ٦٣٪ من مجموع السكان سابقا ثم أخذت في التناقص ، ومثلت انهيارا اجتماعيا واقتصاديا ، امتزجت فيه الصراعات العرقية والعنصرية والمصائب القومية والدينية واللونية ، مع ملاحظة انقسام الطبقة الوسطى إلى فئات متعددة بحسب دخل الفرد السنوي ، ثم توقف دخل هذه الطبقة عن النمو في السبعينيات حيث تجمد في حدود ثلاثين ألف دولار سنويا ، وساعد ارتفاع معدل الاتفاق على التسليح والسياسة الدفاعية إلى تضخم الاستثمار في المجال العسكري ، الأمر الذي زاد من ثراء الأغنياء وبؤس الفقراء ، وتراجع مستوى معيشة الطبقة الوسطى .

ولم تقتصر ردود الفعل عما كشفت أحداث (لوس انجلوس) على التحليلات الاقتصادية والاجتماعية ، بل أبرزت كذلك الأبعاد السياسية التي ترتبط بالتطبيق الديمقراطي القائم على العدالة والمساواة ، وبالقضاء الذي يعتبر الدعامة لتحقيق العدل والانصاف دون تحيز أو محاباة ، وربطت بعض ردود الفعل بين الأحداث والموقف الأمريكي الخالص بقضية التمييز المتهمين في حادث لوكربي وبالمطالبة بتسليمهما لإجراء محاكمة عادلة لهما حيث جاءت أحداث (لوس انجلوس) في توقيت مع بروز هذه القضية بين ليبيا والولايات المتحدة والدول الغربية ، وفي الوقت الذي يسود فيه التوجه بأن الديمقراطية والعدالة والمساواة هي من سمات ودعائم النظام العالمي الجديد .

التفكك الأوروبي والأمريكي :

وإذا كان من الطبيعي أن تكون هناك دروس مستفادة من التجارب المعاصرة للكيانات التي سبق توحيدها بالفرض مثل الاتحاد السوفيتي السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، وكلاهما شهد الانهيار رغم مرور أحقاب طويلة من الزمن على توحيدهما ، إلا أنه مع تواتر ماسبق من تطيلات ، فهناك من التوجهات ما يدعو إلى تجنب التسرع في ابداء التقدير والتوقع بحدوث ماوقع من تفكك لدى السوفيت واليوغسلاف ، في دولة كالولايات



المتحدة الأمريكية ، إذا ثارت فيها مشكلة عرقية بين السود والبيض ، مع ما قد يحيط بالتسرع من دوافع من التشفي أو التمني ، لعوامل وأسباب سياسية قد لا ترتبط بالواقع ، وقد تبرز في هذا الشأن مجموعة من الاعتبارات .

الاعتبار الأول أنه إذا ما تصورنا أن التفكك الدولي هو النتيجة الطبيعية والمحصلة الحتمية لآية اختلافات أو نزاعات على إطلاقها بين بني البشر ، لكان مؤدى ذلك التغير الشامل والكامل لخريطة العالم ، بحيث لن تبقى دولة أو اتحاد دون تفتت وتفكك ، فالاختلافات والصراعات قائمة في كل الدول التي تعيش فيها أقليات ، وهي متوافرة في مجموعة كبيرة من الصور ، كاختلاف الأديان الرئيسية في العالم ، بل واختلاف المذاهب داخل الدين الواحد ، واختلاف اللغات ، والحضارات والثقافات ، واختلاف الثروة بين الفقراء والأغنياء ، واختلاف الأجناس بين السمو والدنو ، واختلاف الجنس بين الرجال والنساء ، واختلاف اللون بين الأبيض والأسود وغيرهما من الألوان .

ومع عدم التقليل من أهمية هذه الفوارق والاختلافات والصراعات في الدول والمجتمعات إلا أن التاريخ والواقع يبرز تعايش الأديان ، بالسماحة والحرية والاحترام المتبادل كما يبرز نجاح دول تتعدد فيها اللغات والثقافات والأجناس ، كذلك الواقع الذي يؤكد الاحتياج الضروري لاختلاف الجنس في كل المجتمعات مهما كانت الصراعات ، والاحتياج المتبادل بين الفقراء والأغنياء مادام طريق الكسب مفتوحا للجميع بحيث يمكن الفقراء من العيش الكريم ومن تحسين أوضاعهم ، وفي مجتمعات التحرر والانفتاح قد يكون فقير اليوم هو غني الغد .

والاعتبار الثاني أن الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا سبق لها أن شكلت نظاما اشتراكيا شموليا مفروضا قام على أسس نظرية قوامها وحدة الحياة الاقتصادية ، دون مراعاة لعوامل لتمام الشعوب وتناسق العروق والأجناس ، ولغبة الكبت والضغط والحرمان ، بل ودون مراعاة للأوضاع التي كانت سائدة في البلدان التي تشكل منها هذا النظام ، فكان من اليسير أن تلفظ الشعوب هذا النظام بمجرد انهيار النظرية التي قام عليها ، حيث تبين أنه نجح فقط في إبراز قوة عسكرية ونووية عظمى تقف بالمرصاد للدولة العسكرية والنووية الأخرى في صراع عسكري ونووي استنفذ موارد النظام دون جدوى ، وصراع سياسي على مناطق النفوذ ، استنفذ قدرات النظام دون تحقيق هدف ، في الوقت الذي فشل فيه في توفير الغذاء للسكان ، كما فشل في تحقيق حقوق الإنسان .

والاعتبار الثالث أن النظام الشمولي المفروض من شأنه أن يدفع بعض التجمعات العرقية أو القومية للاحساس بفقدان الكيان ، وكذلك بفقدان العدالة في

العائد عليها من استمرار الاندماج ، والاقتناع بتوقع النمو وتحسن الأوضاع إذا استرجعت كياناتها وجمعت مواردها وطاقاتها المادية والاقتصادية وامكانياتها في الحصول على الدعم المخصص لها ، ويعنى ذلك أن النظام الشمولى لم يحقق عند دمجها لها العدالة في التوزيع واستخدام طاقاتها ومواردها لمصالح لم تعد عليها بالفائدة ، بل حرمت أبناءها من المعيشة الطيبة كما يعنى ذلك من الناحية الأخرى أن هذا النظام قد حرّمها من السلطة والمكانة التى تتناسب مع مآلديها من موارد وامكانيات .

والاعتبار الرابع أن المتتبع لانشاء الاتحاد السوفيتى السابق والدولة اليوغوسلافية السابقة ، يجد أن الشعوب التى تشكلت منها لها قوميات اصلية لها تاريخها ولغتها وثقافتها وهويتها وعاداتها وتقاليدها على أرضها التى عاشت فيها ، وجاء الاتحاد قسرا عليها ليضعها في إطار مفروض سياسى ومدنى واقتصادى شمولى ، فلم تندرج فيه اجتماعيا وعمليا ، ولكنها استمرت فيه مغلوقة على أمرها ، ولو لم يكن شموليا ومتحكما ماتمكن من الإبقاء طوال السنوات التى فرض فيها ، وقد ظلت هذه الشعوب بقومياتها المتميزة في حالة انفصال وانتظار حتى انهار النظام فتنفست الصعداء لتعود الى لم شعبتها وتجميع قواها وتحقيق تحررها واستقلالها .

والاعتبار الخامس أن الولايات المتحدة الأمريكية ، أسس إنشائها هجرة شعوب من قارات أخرى ، والمهاجر ولو أن له بلدا سابقا جاء منه ، إلا أنه في الغالب لديه الاستعداد لقبول الوضع المتطور والاندماج مع الآخرين في نظام اجتماعى وثقافى جديد ، فيه الامكانيات والفرص الاقتصادية التى تهيم له العيش والكسب ، والامكانيات والفرص السياسية التى تحقق له مع الآخرين الحرية والاشتراك والانطلاق ، وهكذا بالرغم من أن الولايات المتحدة تضم شعوبا كانت في الأصل مختلفة اللغات والعادات ، إلا أنها أصبحت شعبا واحدا ذا لغة واحدة وبذا ثقافة متطورة وعادات جديدة .

والاعتبار السادس أن تطبيق النظام الرأسمالى والحرية الاقتصادية ومجتمع الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية قد ساعد على ربط مصالح الشعوب التى تعيش فيها ، بحيث يكون من صالح الجميع التمسك بالتوحيد في إطار مثل هذه الدولة سواء من حيث الانتاج أو الربح أو للتوزيع ، بصرف النظر عن اختلافات الجنس أو العرق أو غيرها من الفوارق ، لما ثورة فئة من فئات الشعب في مثل هذه الدولة ، فالمفروض أن تقوم بحسب دوافعها واسبابها وأن تتم متابعتها على هذا الأساس وليس على أساس أنها تعبر عن الرغبة في تفكك الدولة أو انفصال الولاية التى تعيش فيها هذه الفئة .

والاعتبار السابع أن ماحدث في (لوس انجلوس) لاشك يستدعى مبادرة الادارة الأمريكية للقيام بمختلف

الاصلاحات التي تهدف الى معالجة غضبة السود وازالة دواعي وجنور الحقد لديهم التي اندلعت في شكل ثورة العنف التي شهدتها المدينة الامريكية ، ومن الطبيعي أن تكون هذه المبادرة في شكل حاسم يؤكد قدرتها على اصلاح وضع داخل يعس المبادئ الديمقراطية التي تنادى بها في النظام العالمي الجديد الذي يقوم على أسس من الحرية والعدالة والمساواة ، خلاصة في الوقت الذي تبرز فيه الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى رئيسية في العالم ، بعد تفتت وانهيار القوة الرئيسية الاخرى - الاتحاد السوفيتي السابق - وفي الوقت الذي يهيء لها الواقع العمل الفرصة للقيادة في العالم ولرسم دعائم وأسس النظام العالمي الجديد .

والاعتبار الثامن أن التفكك للدول الذي حدث في القارة الأوروبية والذي لايزال العالم يتابع تصفيات وتطوراته ، قد ينعكس على القارات الاخرى ، كالقارة الافريقية ، التي تتوافر فيها الصراعات والنزاعات القبلية بدرجة كبيرة ، وتوافرت ولا تزال فيها التوجهات والاتجاهات الانفصالية خاصة وأن الحدود القائمة بين دول القارة قد تم رسمها عند استقلال هذه الدول وتحررها من الاستعمار الاوربي (البريطاني والفرنسي والبرتغالي) .

والمعروف أن الوضع في افريقيا رغم توافر هذه التوجهات ، قد سبق أن حسنته القارة ممثلة في ميثاق وقرارات نقطة الوحدة الافريقية التي دعمت تحرر واستقلال دول القارة من الاستعمار ، ولكنها في الوقت نفسه تقف مناهضة للتوجهات الانفصالية ، في ضوء ماتم بالنسبة لرفض تفكك جمهورية نيجيريا وواد الحركة الانفصالية في (بيافرا) وفي تفكك جمهورية الكونغو وواد الحركة الانفصالية في (كاتنجا) ، كما ناهضت مؤخرًا تفكك الصومال ، ورفضت استقلال شمال الصومال واقامة دولة (صوماليلاند) حسبما جاء في القرارات التي أصدرتها قمة المنظمة الاخيرة في (ايوجا) عاصمة نيجيريا في يوليو ١٩٩٢ .

الاعتبار التاسع أن ماحدث في (لوس انجلوس) اظهر على السطح مشكلة التمييز العنصري القائم على أساس اللون ، ووضح أن هذا التمييز الذي ناضل العالم من أجل القضاء عليه ، قد لفظه الرأي العام العالمي ، وتمثلت آخر مراكزه في دولة جنوب افريقيا ، التي لم تجد في آخر المطاف ، وبعيد العناد الذي دام على مدار سنوات طويلة ،



بدأ من تقرير إنهائه ، تقرر برلمانها إلغاء قوانينه واتجهت حكومتها نحو تحقيق الإصلاح القائم على أساس هذا الإلغاء ، وتحقيق المساواة بين الجميع من البشر بصرف النظر عن لون بشرة الإنسان ، ولأشك أن التطورات والتغيرات الدولية كان لها أثرها في دفع عجلة التحول في دولة جنوب أفريقيا في طريق إنهاء التفرقة العنصرية . والمتوقع أن يستمر التحول في جنوب أفريقيا ، رغم المحاولات والتحركات التي لن تنجح والتي يقوم بها المتطرفون العنصريين من الجماعات اليمينية الذين يدعون إلى التفكك وتقسيم البلاد بين البيض والسود ، حتى أن الحركة الانفصالية لتحرير البوير قد قامت برسم خرائط لهذا الغرض ، وهددت الحكومة إذا لم توافق على قيام دولة بيضاء منفصلة ، حيث يفضلون الحرب على أن يحكمهم السود ، وأكفوا أن الخريطة الجديدة لإنشاء هذه الدولة جاءت بعد أبحاث ديموغرافية مكثفة تجددت فيها المناطق العالية الكثافة بالبيض والأقل كثافة من السود ، وحددوا موقع هذه الدولة بشرط ضيق بطول ساحل رأس الرجاء الصالح ، وتضمنت الخطة تخصيص ٢٠٪ من البلاد للبيض مع اقتراح إقامة منطقة للثروة يقتسمها الجميع ، لمي أن خططهم تقوم على أسس اقتصادية وعلى أساس الفصل بين البيض والسود في الوقت نفسه .

والاعتبار العاشر أن الجزء الشرقي من القارة الأوروبية تفككت دولة الاتحادية نتيجة انهيار النظام الشيوعي لتصحيح الأوضاع باستقلال الجمهوريات وانفصالها عن الدولة الكبيرة السابقة ، وذلك يأتي في الوقت الذي قطعت فيه القارة الأوروبية في غربها الشوط الأكبر في التوجه نحو التوحيد في إطار يأتي هذه المرة بعد الدراسات المتأنية وبالارادات المشتركة الحرة ، وفي ظل النظام الديمقراطي والتحرير الاقتصادي ، كما أن التوحيد قد عاد من جديد ، بالنسبة لألمانيا العملاقة ، ومن الطبيعي أن يتم في المستقبل استيعاب التوحيد الأوروبي لدول شرق القارة مع غربها بالدراسات المتأنية والارادة المشتركة وكذلك اقتنعت القارات الأخرى في الوقت نفسه بضرورة التوجه نحو التوحيد ، وهكذا وقعت الدول الأفريقية في قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة في (أبوجا) في يوليو عام ١٩٩١ على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأفريقية ، ولأشك أن أحداث التفكك في توجهات التوحيد تنعكس على النظام العالمي الجديد .